المحاضرة الخامسة:مرحلة تطبيق سياسات التعديل الهيكلي 1994-1998

إن تفاقم الحالة الاقتصادية في بداية 1994 تحت تأثير انخفاض جديد لأسعار النفط، وكذا زيادة كثافة الاضطرابات المدنية ونضوب التمويل الخارجي وتزايد خدمة المديونية التي بلغت مستويات أدت بالجزائر إلى دخول مرحلة صعبة تعرف بحالة التوقف عن الدفع أرغمت الجزائر للمرة الثالثة باللجوء إلى للصندوق والبنك الدوليين لإبرام إتفاقية تدخل ضمن برنامج الاتفاق الموسع (برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي)، وبموجبها تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية، وكان ذلك بعد توجه الحكومة الجزائرية بخطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبمنظمة الأمم للتجارة والتنمية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وممثلين عن بعض بنوك التنموية الجهوية المعنية، واتفق ممثلوا الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر اتخاذها، وفي نفس الوقت إعادة جدولة ديونها.

1- برنامج التثبيت الاقتصادي

هو برنامج تمويلي تم إبرامه بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، امتد سنة من التطبيق (من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995)، وأبرم من أجل تقيق الأهداف التالية:

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل نمو بين 3% و6%؛
- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في نحو 14%؛
- تعديل قيمة الدينار؛
- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي؛
- الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية والمؤسسات؛
- تقليص عجز الموازنة وتوفير موارد لإعادة هيكلة المصارف؛
- في مجال الجباية تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية، وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة؛
- رفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك.

وعلى ضوء هذه الأهداف وهذه الاستراتيجية وافق صندوق النقد الدولي على منح مساندة مالية قدرت بـ 731.5 مليون حقوق سحب خاصة، وفي نفس الوقت تم الاتفاق مع نادي باريس على إعادة جدولة الديون الخارجية المتعلقة:

- أقساط الدين والفوائد المستحقة وغير المدفوعة قبل تاريخ 31 ماي 1995؛
- أقساط الدين التي تستحق خلال الفترة 01 جوان 1994 إلى 31 ماي 1995؛
- الفوائد المستحقة خلال الفترة التي تمتد 01 جوان 1994 إلى 31 أكتوبر 1994.

أما عن النتائج المتوصل إليها من جراء تطبيق اتفاق التثبيت الهيكلي، فنذكر منها:

- بلغت الأسعار المحررة 85%. في حين تم رفع أسعار النقل والبريد بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%؛
- كبح معدل التضخم في حدود 29.05%؛
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام؛
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار دولار نهاية 1994، وبالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار؛
- تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار الواحد؛
- لقد أسفر هذا الاتفاق على جدولة 4.4 مليار دولار على مدى 16 سنة، منها 4 سنوات فترة سماح حيث دفع خدمات الدين على المبلغ المعاد جدولته لم تتم إلا ابتداء من شهر ماي لعام 1998، كما قدم الصندوق 1.25 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات مدة إعادة دفعها تمتد إلى خمس سنوات، منها ثلاث سنوات فترة سماح، كما قامت الجزائر بالتوجه في نفس الوقت إلى نادي باريس بطلب إعادة جدولة ديونها لدى النادي خلال شهر أكتوبر 1994، وبعد مفاوضات شاقة تم الاتفاق على إعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار.

بعد انتهاء مدة برنامج الاستقرار الاقتصادي وعلى ضوء النتائج المحصل عليها والتي نالت رضا الصندوق، "**البرنامج مع الجزائر خاصة فيما يتعلق بالسياسة الميزانية والنقدية وتحرير التجارة الخارجية تم تنفيذه بدقة**"، وهو ما سمح بمواصلة المفاوضات لإبرام إتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لاحقة، وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي للاقتصاد.

2-برنامج التعديل الهيكلي

برنامج التعديل الهيكلي هو مجموعة من الإجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق.

2-1-أهداف برنامج التعديل الهيكلي

يتم ترجمة ذلك في جدول بالتدابير التي تلتزم الدولة باعتمادها ووقت تنفيذها، يتم إكمال البرنامج بمجموعة من معايير الأداء التي تكون الحكومة والمنظمات الدولية مجبرين على التزامهما، والتي تعتبر شرطا لتسريح أقساط القرض الممنوح، وتتمثل أهداف والإطار الاقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة (1995-1998) فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4%؛
- مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر؛
- خفض العجز في الحساب الخارجي الجزائري من 9.6% من الناتج المحلي الخام سنة 95/94 إلى 2.2% سنة 98/97؛
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية بـ 5.5% من الناتج المحلي ما بين 98/97-95/94.

2-2-محاور الإصلاح الهيكلي في برنامج التصحيح الهيكلي

يتضمن برنامج الإصلاح الهيكلي حزمة من الإجراءات تشمل كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية، والشكل الموالي يوضح مكونات برنامج التكييف الهيكلي المتقرح من قبل صندوق النقد الدولي.

الشكل رقم (04): هيكل برنامج التصحيح الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي

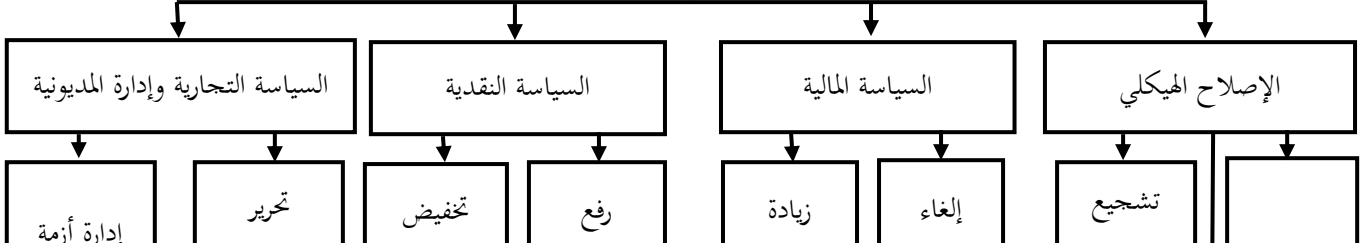

المصدر: عبد العزيز شرابي، "الاقتصاد الجزائري" (الجزائر: مطبعة جامعة منتوري، 2004)، ص53.

- **السياسة المالية**: وذلك لتقليل نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض الدعم.
- **السياسة النقدية والائتمانية** :وذلك بتقليل معدل التوسع في الائتمان ورفع أسعار العائدة المحلية.
- **سياسة سعر الصرف والتجارة والديون** :التي تضم تخفيض قيمة العملة وتوحيد سعر الصرف وتعويمه، إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع، وتحرير الاستيراد وتقليل الإعتماد على التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.

الإصلاح الهيكلي :ويشمل تعديل الهيكل التنظيمي للقطاع العام والقضاء على التشوهات السعرية وإعطاء إهتمام أكبر للزراعة وتشجيع الاستثمار الأجنبي والإصلاح الإداري والقانوني والعدالة والإنصاف.